

التأويل القرآني وسؤال المنهج في القراءات المعاصرة

Quranic Message interpretation and the question of method in contemporary readings

د. ربيع الحمداوي*

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال، المملكة المغربية،

elhamdaouirabii@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/04/16

تاريخ الاستلام: 2021/03/31

ملخص:

لقد تبوأ تأويل الخطاب القرآني مكانة مهمة من قبل المذاهب والفرق والاتجاهات المختلفة في الفكر الإسلامي، حتى وصل الاختلاف بينها في أحيان كثيرة إلى درجة التعارض والانقسام، ويعود هذا الاختلاف في جزء كبير منه إلى اختلاف في منهج فهم النص والآليات المعتمدة في تأويله.

يهدف البحث إلى الإجابة عن بعض التساؤلات المثارة في قضية التأويل القرآني في القراءات المعاصرة، وذلك ببيان الفرق بين المنهج العلمي تجديدا لفهم النص القرآني بمراعاة مقاصده وقيمه وقواعد النظر فيه، وبين مناهج تأويلية غربية غريبة وافدة بعيدة عن مقاصد الشريعة وأهدافها الشريفة، هذه المناهج التأويلية التي وظفت باعتبارها آليات جاهزة تُسْقِطُ فهما خاصا على النص القرآني، فتُحَرِّفُ دلالة الخطاب لتعطي دلالات بعيدة عن معنى النص ومقاصده، هذا ما يسعى البحث إلى بيانه.

الكلمات المفتاحية: التأويل، القرآن، المنهج، القراءات المعاصرة.

* المؤلف المرسل

Abstract:

The interpretation of Quranic message has gained an important position in the midst of the various doctrines,sects and ideologies that emanated in the (history) of Islamic thought. And this variety (that) exist between them as a result in many cases has caused discrepancies and divisions between them. With the division in its larger portion being traced back to their differences in the comprehension of the Quranic text as well as the mechanism used in its interpretation.

This thesis is aimed at answering some triggered questions in (this sphere) of Quranic interpretation in relation with the modern methods of interpretation.

This, where we explain the defference between the educational approach of new understanding of the Quranic text that involves: the consideration of the real targeted aims of the text, the values which the text carries on the inside as well taking heed of principles necessary in looking in to the text itself And the incoming Western Interpretation Approaches which are far away from the aims and targets of the Shariah law.

Western Interpretation Approaches being an already made mechanisms which if implemented does provides preferential and (bias) understanding of the Quranic text. Hence, distorting the direction of the (Quranic) message by giving denotations that are very far away from the text and its targets. This is what thesis is aimed at explaining .

Keywords: Interpretation; Quran; method; contemporary readings.

مقدمة:

إن القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة التي أَيْدَ الله بها خير خلقه، وخاتم أنبيائه صلوات الله وسلامه عليه، فهو خالد في إعجازه لا يزيده التقدم العلمي إلا رسوخاً في الإعجاز، وهو حجة الله البالغة على خلقه، تعبدهم بتلاوته وتدبره، وفهمه والعمل به، وأطلعهم من خلاله على بعض أسرارهِ في ملكه وملكوته.

وهو كتاب الهداية، ومنهج الحياة، بيّن فيه لعباده ما يحلّ لهم، وما يحرم عليهم، وما ينفعهم، وما يضرهم، بأسلوب واضح أعجز العرب في بيانه، فما من شيء يحتاجون إليه في شؤونهم الخاصة والعامة إلاّ شمله تشريعه، ووسعه بيانه، قال تعالى [وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ] [النحل: 89].

فكان بحقٍ دستوراً شاملاً لحياة الإنسان حقوقها وواجباتها، في كل عصورها فيه أحكام جامعة، وقواعد كلية، يندرج تحتها كل ما جدّ ويجدّ في شؤون الحياة، وأناط بالرسول عليه الصلاة والسلام بيان مجمله، وتوضيح ميممه، فقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: 44].

يعتبر القرآن الكريم إذاً رأس مقدسات الأمة، وعمدة التشريع وينبوع الحكمة، فهو هادي النفوس إلى الحق، وملفت العيون إلى النور الساطع من الله تعالى للناس أجمعين، فلا غرو والحال هذه أن ينزله المسلمون في جميع العصور منزلة التقديس، ويعكف العلماء على الاستمداد منه تبياناً للأحكام، ومدارسة لنوازل الواقع، ونهوضاً بحجة الله تعالى على خلقه، قال ابن الجوزي في ذلك: "لما كان القرآن العزيز أشرف العلوم كان الفهم لمعانيه أوفى الفهم، لأن شرف العلم بشرف المعلوم"⁽¹⁾.

أهمية البحث:

لقد تبوّأ تأويل الخطاب القرآني مكانة مهمة من قبل المذاهب والفرق والاتجاهات المختلفة في الفكر الإسلامي، حتى وصل الاختلاف بينها في أحيان كثيرة إلى درجة التعارض والانقسام، ويعود هذا الاختلاف في جزء كبير منه إلى اختلاف في منهج فهم النص والآليات المعتمدة في تأويله، ولا أدل على ذلك مما نشهده اليوم في واقعنا المعاصر من توظيف مناهج تأويلية غربية غريبة وافدة بعيدة عن مقاصد الشريعة وأهدافها الشريفة، هذه المناهج التأويلية التي تُوظف باعتبارها آليات جاهزة تُسقط فهما خاصا على النص القرآني، فتحرف دلالة الخطاب لتعطي دلالات بعيدة عن معنى النص ومقاصده.

⁽¹⁾ عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المكتبة الإسلامية، بيروت، ط3، 1404هـ، ج1، ص3.

وعليه جاء هذا البحث ليوضح الفرق بين المنهج العلمي الموضوعي القائم على التفكير والتدبر والنظر في الآيات قصد تنزيلها في واقع المكلفين، وبين المنهج الذي يتبنى مسلكا جدليا قصد التشكيك في مقدسات الأمة.

إشكالية البحث:

إن الإشكال المحوري الذي ينطلق منه البحث محاولة الجواب عن سؤال رئيس مفاده: ما هي ضوابط تأويل الخطاب القرآني؟ ثم تتفرع أسئلة أخرى عنه مفادها: هل القراءات المعاصرة للخطاب القرآني تتبّع مناهج علمية محايدة أم تتنازعها اتجاهات أيديولوجية تُسقط فهما خاصا على دلالة الخطاب القرآني؟ ما هو سبب انحراف بعض هذه القراءات المعاصرة في التأويل؟ وما سبيل الرد عليها؟ هذه كلها أسئلة يحاول البحث الإجابة عنها.

أهداف البحث:

البحث يسعى لتحقيق أهداف منها:

أولا: بيان ضرورة التأويل والحاجة إليه في الاجتهاد والتجديد، وكيف يَتَعَيَّنُ البحث فيه لفهم ظروف الاجتهاد في التراث الإسلامي، والاستعانة بهذا الفهم في الإجابة العلمية عن القضايا الراهنة.

ثانيا: بيان ضوابط المنهج العلمي في تأويل الخطاب القرآني.

ثالثا: بيان مزالق بعض القراءات المعاصرة في تأويل الخطاب القرآني، وكيف يمكن الرد عليها.

الدراسات السابقة:

- ينطلق البحث من عدة دراسات سابقة استفاد منها في تأسيس رؤيته المعرفية، ولعل أهمها:
- القراءات المعاصرة والفقه الإسلامي مقدمات في الخطاب والمنهج، لعبد الولي بن عبد الواحد الشلفي، الصادر عن مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2013م.
 - الخطاب القرآني ومناهج التأويل نحو دراسة نقدية للتأويلات المعاصرة، لعبد الرحمن بودراع، الصادر عن الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، ط1، 1434هـ/2013م.
 - النص القرآني من تهافت القراءة إلى أفق التدبر مدخل إلى نقد القراءات وتأسيس علم التدبر القرآني، لقطب الريسوني، الصادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، 1431هـ/2010م.

وقد أفدت من هذه الدراسات السابقة وَبَيَّنْتُ عليها فكرة البحث، ولعل ما يميز هذه الدراسة عن غيرها أنها تهتدي ببعض المحددات المنهجية القرآنية في وضع ضوابط للتأويل مما يحصنها من الخطأ في التنزيل، كما أن هذه الدراسة كذلك تردّ بحزم على بعض المناهج المعاصرة في التأويل والتي اتخذت سبيلا غير سبيل الدراسات المنهجية الموضوعية، وهذا ما يريد البحث بيانه.

منهج البحث:

يستند البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعطيات ووصفها من أجل القيام بالمقارنة بينها، وتفكيكها، بغية الوصول إلى نماذجها التفسيرية، فالوصف اعتمدت عليه في تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، والتحليل وظفته في دراسة الإشكالات العلمية، تفكيكا وتقويما وتركيبا، من أجل استخلاص الأفكار وتحليلها ونقدها واستعراض نتائجها.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد نظمت البحث وفق ثلاثة مباحث متكاملة: أما الأول فقد جعلته بعنوان: النص القرآني ومسألة التأويل، والثاني بعنوان: محددات القرآن المنهجية وضوابط المنهج العلمي في التأويل، والثالث بعنوان: مناهج القراءات المعاصرة في التأويل دراسة نقدية، وختاماً أنهيت البحث بخلاصات تركيبية جامعة لمجمل ما توصلت إليه من نتائج.

المبحث الأول: النص القرآني ومسألة التأويل:

التأويل في اللغة أصله من آل يؤول، وفي اشتقاقه قولان:

الأول: أنه مشتق من آل الأمر إلى كذا يؤول أولاً ومآلاً إذا رجع وعاد إلى الأصل⁽²⁾، ورد بمعنى التفسير والتقدير والتدبير، يقال أول الكلام: أي فسره وقدره ودبره⁽³⁾.

الثاني: أنه مشتق من الإيالة وهي السياسة، يقال: آل الرعية يؤولها إيالة حسنة، أي: ساسها، وهذا الاشتقاق يفيد معنى الرجوع إلى الأصل أيضاً، لأن مرجع الرعية إلى راعيها: سائسها⁽⁴⁾.

أما في الاصطلاح فأصل مسألة التأويل في الفكر الإسلامي هو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: 7]، فانطلاقاً من هذه الآية جعل السلف للتأويل في الاصطلاح مفهومان:

المطلب الأول: التأويل بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الخطاب:

وهي الحقائق نفسها التي أخبر الله عنها، فتأويل ما أخبر به تعالى عن اليوم الآخر هو ما يكون في اليوم الآخر نفسه، وتأويل ما أخبر به عن نفسه هو نفسه المقدسة الموصوفة بصفاته العلية.

وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله، ولهذا كان السلف يقولون: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول" فيثبتون العلم بالاستواء، وهو التأويل الذي بمعنى التفسير، وهو معرفة المراد بالكلام حتى يُتدبر، ويُعقل، ويُفقه، ويقولون: الكيف مجهول، وهو التأويل الذي انفرد الله بعلمه، وهو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو⁽⁵⁾.

(2) ابن منظور، محمد بن مكرم الأفيقي المصري (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر بيروت، 1، (د ن)، ج 11، ص 32.

(3) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 2001م، ج 15، ص 459.

(4) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، إتحاد الكتاب العرب، طبعة 1423هـ/2002م، ج 1، ص 65.

(5) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت 728هـ)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1411هـ/1991م، ج 3، ص 95.

وعليه فإن الوقف يكون على لفظ الجلالة (الله) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا﴾ [آل عمران: 7]، والواو للاستئناف، والراسخون مبتدأ، ويقولون خبره. وذهب إلى هذا القول عمر بن الخطاب وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وابن مسعود وأبي بن كعب وجمهور العلماء.

المطلب الثاني: التأويل بمعنى التفسير:

التأويل حسب هذا الرأي يعلمه الراسخون في العلم، ومنه دعوة الرسول ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما بقوله: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل"⁽⁶⁾، وقول ابن عباس رضي الله عنهما: "أنا ممن يعلم تأويله"⁽⁷⁾، وقول مجاهد: "الراسخون في العلم يعلمون تأويله"⁽⁸⁾، وقول ابن جرير الطبري: "واختلف أهل التأويل في هذه الآية"، وقوله: "القول في تأويل قوله تعالى ..."، فالإمام الطبري يبين ذلك في مقدمة تفسيره حيث قال: "نحن قائلون في البيان على وجوه مطالب تأويله..."⁽⁹⁾، وهو أيضاً المعنى الذي قصده ابن قتيبة وأمثاله ممن يقول: إن الراسخون في العلم يعلمون التأويل ومرادهم به التفسير"⁽¹⁰⁾.

وهذا قول متقدمي المفسرين وابن عباس -رضي الله عنه- ومجاهد، ومحمد بن جعفر بن الزبير، وابن إسحاق، وابن قتيبة، والربيع بن أنس، والضحاك، والنووي، وابن الحاجب. وعليه فإن الوقف يكون على قوله تعالى: [وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ] وتبعهم كثير من المفسرين وأهل الأصول، وقالوا: الخطاب بما لا يفهم بعيد"⁽¹¹⁾، واستدلوا بأدلة منها:

⁽⁶⁾ رواه الإمام أحمد في مسنده "مسند عبد الله بن عباس"، ج 1، 328، حديث رقم: 3033.

⁽⁷⁾ أخرجه الطبري في تفسيره ج 6 ص 203 رقم 6632.

⁽⁸⁾ أبو الحجاج مجاهد بن جبر المخزومي (ت 104هـ)، تفسير مجاهد، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر محمد السورتي، المنشورات العلمية، بيروت، (د ط)، ج 1 ص 122.

⁽⁹⁾ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملّي (ت 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1420هـ/2000م، ج 1، ص 73.

⁽¹⁰⁾ ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ج 3، ص 95.

⁽¹¹⁾ ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 2، 1420هـ/1999م، ج 2 ص 11.

• إن الله تعالى مدحهم بالرسوخ في العلم فكيف يمدحهم وهم يجهلون ذلك، فتسميتهم راسخين يقتضي أنهم يعلمون أكثر من المحكم الذي يستوي في علمه جميع من يفهم كلام العرب.

• إن الله تعالى لم يكلف الخلق بما لا يعلمون، لأنه لم ينزل شيئاً في القرآن الكريم إلا لينتفع به عباده، فلو كان المتشابه لا يعلمه غير الله تعالى للزمنا التكليف بما لا يُطاق، وقد اختار النووي هذا القول في شرح مسلم لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته⁽¹²⁾.

لقد صار للتأويل بعد نضوج قواعد علم أصول الفقه مفهوماً مخالفاً لاصطلاح السلف وإن كان بينه وبين المعنى الأول نوع قرابة، إذ لاحظ الأصوليون في تعريف التأويل معنى يواكب منزعهم في الاستنباط، ولذلك قالوا: "هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر مع احتمال له"⁽¹³⁾، أو "هو حمل الظاهر على المحتمل المرجوح بدليل يصيره راجحاً"⁽¹⁴⁾، وهذا الحمل لا يجري مجرى القطع، وإنما التعويل فيه على غلبة الظن، لأن مقاصد النص القرآني شرط رئيس في فهم المعاني، وهذه المقاصد ليست بالضرورة تُدرك بالنظر المجرد والتأويل المحض، ولكن يُعرض النظر على مقاصد الشرع المفهومة من نصوص القرآن والحديث الصحيح، وقد نبّه العلماء على قيمة المقاصد في فهم النص القرآني وتفسيره حيث قال الإمام ابن قيم الجوزية في ذلك: "دلالة النصوص نوعان: حقيقة وإضافية، فالحقيقة تابعة لقصد المتكلم وإرادته، وهذه الدلالة لا تختلف، والإضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه وجوده فكره وقريحته وصفاء ذهنه ومعرفته بالألفاظ ومراتبها، وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين في ذلك"⁽¹⁵⁾.

(12) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، الاتقان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1429هـ/2008م، ج 2، ص 7-8.

(13) الأمدى سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت 631هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سعيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1404هـ، ج 3، ص 49.

(14) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (ت 646هـ - 1249م)، مختصر المنتهى، تحقيق: محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1424هـ/2004م، ج 2، ص 303.

(15) ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (ت 751هـ - 1350م)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، طبعة 1973م، ج 1، ص 350-351.

المبحث الثاني: محددات القرآن المنهجية وضوابط المنهج العلمي في التأويل

إن منهج النقد العلمي في تأويل الخطاب القرآني يقوم على (النقد) لا على (النقض)⁽¹⁶⁾ وهناك فرق كبير بينهما، فالثاني تعبير عن طريقة جدلية تتبنى الصراع والتشكيك، بينما الأول مختلف عنه تماماً إذ هدفه البناء والتشيد، وبالتالي فهو نشاط إنساني متميز وأداة تحكم عقلانية تمكن الإنسان بعد امتلاك الوسائل المنهجية من النظر للواقع بحكمة وروية.

وانطلاقاً من هذا التمييز فالنقد هو روح الحضارة ومحرك الاجتهاد فيها، وما الإبداع الذي شهدته العلوم الإسلامية في محطاتها التاريخية إلا نتيجة للمراجعات النقدية التي قام بها العلماء، والتي أسهمت في الانعتاق من التقليد بتبني منهج الاجتهاد والتجديد. إن بيان منهج النقد العلمي في التأويل القرآني يتطلب بيان خصائص ومحددات القرآن المنهجية، ثم بيان ضوابط النقد العلمي في التأويل القرآني.

المطلب الأول: خصائص ومحددات القرآن المنهجية :

إن للقرآن الكريم خصائص ومحددات منهجية وجب إدراكها والعمل على فهمها في منهج النقد العلمي، وسأقتصر على بعضها والتي تتفرع عنها خصائص ومحددات أخرى جزئية⁽¹⁷⁾، وهي:

الفرع الأول: عالمية الخطاب القرآني:

وقد أعلنت آيات القرآن في مواضع شتى من السور أنه كتاب عالمي، وأن رسالة محمد ﷺ رسالة للعالمين، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (١٧) ﴿[الأنبياء: 107]، وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ (١٨) ﴿[الفرقان: 1] ،

(16) النقد: النون والقاف والذال أصلٌ صحيح يدلُّ على إبراز شيء وبروزه، من ذلك: النَّقْدُ في الحافر، وهو تَقَشُّرُهُ. حافرٌ نَقْدٌ: متَقَشَّرٌ. والنَّقْدُ في الضَّرْسِ: تَكْشَرُهُ، وذلك يكون بتكشُّفٍ لِيَطْلِعَ عنه. ومن الباب: نَقْدُ الدِّرْهِمِ، وذلك أن يُكْشَفَ عن حالِهِ في جودته أو غير ذلك. ودرهمٌ نَقْدٌ: وازنٌ جيدٌ، كأنَّه قد كُشِفَ عن حاله فعُلِمَ. النقض: النون والقاف والضاد أصلٌ صحيح يدلُّ على نَكْثُ شيءٍ... والمُنَاقَضَةُ في الشَّعر من هذا، كأنَّه يريد أن يَنْقُضَ ما أَرَبَّهُ صاحِبُهُ. ونَقَضُ العَهْدِ منه أيضاً، ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 5، ص 467، 470-471.

(17) ينظر: سعيد شبار، الاجتهاد والتجديد في الفكر الاسلامي المعاصر، المعهد العالي للفكر الاسلامي، ط1، 2007م، ص 380-381.

وما قرره القرآن من عالمية الرسالة أكدته السنة النبوية والسيرة النبوية، فقال ﷺ في بيان ما خصه الله به: «... وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعث إلى الناس كافة»⁽¹⁸⁾.

الفرع الثاني: الإطلاق والشمول:

وهي ضد النسبية التي تعني المحدودية، ويترتب على اتصاف القرآن بذلك جملة من المعاني أهمها: قدرته على استيعاب الزمان والمكان والإنسان وتجاوزه للمحدود والنسبي، يقول تعالى: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]، والمقصود بالإكمال والإتمام ليس الجوانب التعبدية في الاسلام فقط، بل هو إتمام كل شيء في الاسلام، كما قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ أَلْسَمِيعُ الْعَلِيمُ ۝١١٥﴾ [الأنعام: 115]، "فهي تامة بمعنى أننا لا يمكن أن نجد بناء أكمل وأحسن وأصح من البناء القرآني، لأنه من الله تعالى، ولأنه وحي، ولأنه مطلق ولأنه محفوظ... وهذه كلها خصائص لا يمكن أن تكون في فكر الإنسان النسبي القاصر المتغير حسب الزمان والمكان، فالقرآن كامل في قيمه وأخلاقه، وفي أحكامه وتشريعاته، وفي معارفه وخطابه، وفي دعوته وبيانه... وفي كل شيء عرضه فهو على كماله وتماحه، وإنما يدرك الإنسان منه نسبا وأقدارا متفاوتة بحسب مؤهلات كل جيل ومرحلة لاستحالة تماهيه مع الكلي المطلق الكامل"⁽¹⁹⁾.

الفرع الثالث: التصديق والهيمنة:

قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمَنْهَاجًا﴾ [المائدة: 48]، فأهم المحددات المنهاجية في التعامل مع النص الشرعي "الإيمان بأنه رسالة تهدف لتحقيق العبودية المطلقة لله، وأنه نص مهيمن على النصوص السماوية التي قبله، وأنه وإن وافق الشرائع السابقة في الدعوة إلى التوحيد وجوامع الأخلاق

(18) أخرجه البخاري "باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً)، 168/1، حديث رقم: 427.

(19) سعيد شبار، المصطلحات والمفاهيم في الثقافة الإسلامية بين البناء الشرعي والتداول التاريخي، مركز دراسة المعرفة والحضارة، سلسلة الدراسات والأبحاث الفكرية 3، مطبعة أنفو، فاس، ط3، 1438هـ/2017م، ص43.

والفضائل، إلا أن له استقلالاً بقواعد الأحكام التي أراد الله أن تكون بها الشريعة خالدة خاتمة، وهذا جاء فصل البيان⁽²⁰⁾، فمفهوم التصديق والهيمنة واضح في تقرير أصل الاستمرارية والتواصل في رسالات السماء (التصديق)، وفي الاستيعاب التقويمي والتصحيحي النهائي الذي قامت به رسالة الختم (الهيمنة).

الفرع الرابع: حاكمية الخطاب القرآني:

وحاكمية القرآن العظيم تقتضي من الإنسان الرجوع إليه بالقراءة والفهم، ثم تحكيمة في كل ما جد ويجد في الحياة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهٗ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝﴾ [النساء: 59]، "وعملية الرد والإرجاع إلى الوحي هي تقويم وتصويب من خارج الإمكان البشري في قصوره ونسبته، واحتكام إلى كلي مطلق مستوعب للإنسان والزمان والمكان، وهذا ما تفتقر إليه كثير من النظم والمرجعيات الفكرية الفلسفية أو العقائدية الدينية، حينما ينعدم فيها مقوم ومعياري من خارجها فتحتكم إلى نسبتهما لتعيد إنتاج نفس مظاهر أزمتها"⁽²¹⁾.

ولذلك عبر الإمام الشافعي عن خاصية الحاكمية بقوله جامعة "فليست تنزل في أحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها"⁽²²⁾.

إن هذه الخصائص والمحددات المنهجية المعبرة عن تعالي منهج الوحي عن كل المناهج البشرية التي قد يعتريها ما يعتري طبيعة الإنسان من القصور في النظر، والتغير في الأحوال، والتبدل في الطبائع حسب ظروف الزمان والمكان هي التي جعلت مناهج الحياة الإسلامية وعلومها تهتدي بمنهج خارجي مستوعب لحركة الزمان والمكان والأحوال.

(20) الشلبي، عبد الولي بن عبد الواحد، القراءات المعاصرة والفقه الإسلامي مقدمات في الخطاب والمنهج، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2013م، ص290.

(21) سعيد شبار، المصطلحات والمفاهيم في الثقافة الإسلامية، ص51.

(22) الشافعي، محمد بن إدريس، (ت204هـ)، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، ص20.

ما دام الوحي له كل الخصائص والمحددات المنهجية التي ذكرتها، كونه يتميز بالعالمية والإطلاق والتصديق والهيمنة والحاكمة... إلخ، فهو بذلك مستوعب لحركة الإنسان في التاريخ، وبذلك كلما اتسعت المساحة التي تتجلى فيها مدلولات هذه المقومات والقيم في الوجود، "كلما اتسعت جوانب الحياة الواقعية، وكلما اتسع مجال العلم الإنساني، وكلما تعددت المفاهيم التي تتجلى فيها هذه المقومات والقيم، ولكن أصلها يظل ثابتاً، وتتحرك في إطاره تلك المدلولات والمفاهيم"⁽²³⁾.

المطلب الثاني: ضوابط منهج النقد العلمي في التأويل القرآني:

إن تحقق منهج النقد العلمي في تأويل الخطاب القرآني يتطلب مراعاة ضوابط منها:

الفرع الأول: مراعاة الثوابت والمتغيرات :

تعتبر علاقة الثابت بالمتغير في الخطاب القرآني مسلكاً منهجياً هادياً وجب استثماره في منهجية التأويل، لأنه العاصم من بعض الآراء الداعية إلى التجديد في هذا المنهج دون إدراك للمنطقات الفكرية والمنهجية التي نشأ عنها، فدعا دون وعي بهذه الآليات إلى إهمال الثوابت الشرعية، بذريعة ارتباطها بواقع متغير فرض تحولها من صفة الثبات إلى التغير حسب المسار التاريخي، وبذلك تنتفي الثوابت التي هي الركيزة والأساس في أي تجديد. إن ثبات مقومات التصور الإسلامي، لا تعني التقييد والتقليد بل هي الدافع إلى التجديد، وهذا الأمر يتحقق من خلال:

- تحطيم الجمود في الوعي والتفكير بالثابت، وهو الجمود الذي يعطل فاعلية الثابت ودوره في ذاته، ويؤدي إلى قطع صلات الشريعة بالحياة، فالعودة إلى الثوابت (القرآن الكريم والسنة النبوية)، لا تعني العودة إلى الماضي، فالثوابت ليست جزءاً من الماضي أو جزءاً من التراث الإسلامي كما يدعي بعض المعاصرين، بل هي أسس ثابتة لشكل الحياة الإسلامية في الماضي والحاضر والمستقبل، فالعودة إذاً ليست عودة بالمنظور الزمني، بل بمنظور استئناف عملية الأخذ المتكامل من الثوابت، لتحقيق الاجتهاد والتجديد حسب ظروف الواقع المتغير.

⁽²³⁾ سيد قطب، (ت 1385هـ - 1966م)، خصائص التصور الإسلامي ومقوماته، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط10، 1408هـ/1988م، ص78.

- تجديد الوعي بربط الشريعة بالحياة، لأن التجديد الذي يعبر عن فهم جديد للأصول، هو تجديد للحاضر فقط، أما تجديد الماضي فقد قام به معاصروه، وتجديد المستقبل سيكون له تجديده الذي يعيه أبنائه، وبالتالي فإن التجديد الذي يتضمن هذا الشكل من التغيير، يساهم في إبقاء الثوابت مقدسة في وعي المسلمين، لأنه سيركز القناعة بقدرة الثوابت على استيعاب العصر وتلبية حاجاته⁽²⁴⁾.

إن قيمة وجود تصور ثابت للمنهج الإسلامي على هذا النحو، هو ضبط الحركة البشرية، حتى "لا تمضي شاردة على غير هدى (...)"، وقيمته كذلك هو وجود الميزان الثابت الذي يرجع إليه (الإنسان) بكل ما يعرض له من مشاعر وأفكار وتصورات، وبكل ما يجد في حياته من ملابسات وظروف وارتباطات، فيزنها بهذا الميزان الثابت، ليرى قربها أو بعدها من الحق والصواب (...). وقيمته كذلك هو وجود (مقوم) للفكر الإنساني، مقوم منضبط بذاته، يمكن أن ينضبط به الفكر الإنساني فلا يتأرجح مع الشهوات والمؤثرات، وإذا لم يكن هذا المقوم الضابط ثابتاً، فكيف ينضبط به شيء إطلاقاً (...). إنها ضرورة من ضرورات صيانة النفس البشرية"⁽²⁵⁾.

لقد جاءت الشريعة الإسلامية على درجة كبيرة من السعة والمرونة، فتركت للعقل والاجتهاد مجالاً للفهم والاستنباط باستحضار الثوابت والمتغيرات في المنهج الإسلامي، ويمكن تلمس ذلك من خلال ما نص عليه القرآن الكريم من وجود المحكم والمتشابه فيه، فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: 7]، ولعل الحكمة الإلهية من وجود المحكم والمتشابه في القرآن، هو الحث على الاجتهاد في النص الشرعي بالنظر في ضبط العلاقة بين الثابت والمتغير فيه، لأن المصطلح القرآني ثابت في لفظه متغير في دلالاته ومعانيه، وهذا من وجوه إعجازه، وفي ذلك يقول الفخر الرازي في علة وجود المتشابه في القرآن ما نصه: "واعلم أن العلماء ذكروا في فوائد المتشابهات وجوهاً (...)"، منها أن القرآن إذا كان مشتملاً على المحكم والمتشابه افتقر الناظر فيه إلى الاستعانة بدليل العقل، وحينئذ يتخلص عن ظلمة التقليد، ويصل إلى ضياء

⁽²⁴⁾ ينظر: علي المؤمن، الإسلام والتجديد رؤى في الفكر الإسلامي المعاصر، دار الروضة، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م.

ص25-27.

⁽²⁵⁾ المرجع السابق، ص79-80.

الاستدلال والبيّنة، أما لو كان كله محكماً لم يفتقر إلى التمسك بالدلائل العقلية، فحينئذ كان يبقى في الجهل والتقليد⁽²⁶⁾.

الفرع الثاني: ربط الكليات بالجزئيات:

إن مظاهر تلازم الكليات بالجزئيات في الخطاب القرآني تتجلى في عدة أوجه منها:

أولاً: الكلي والجزئي (في الخطاب القرآني):

قبل الحديث عن الكلي والجزئي في النص القرآني، أنطلق أولاً من النظرة التكاملية للنص القرآني التي تحكم آياته وسوره، والتي تفرض على المتفقه في النص الشرعي القرآني، أن يكون ملماً بمنهج الربط بين النصوص والأحكام بدل القراءة التجزيئية للنصوص، فيتم رد المتشابه على المحكم، والعام على الخاص، والمطلق على المقيد، والناسخ على المنسوخ، وذلك من أجل فهم النصوص فهماً سليماً يثمر استنباطاً صحيحاً للأحكام الشرعية، وقد أفاد وأجاد الأصوليون في بيان هذه الجوانب كلها، فأولوها العناية بالدرس والتحليل.

إن من مقتضيات إعجاز النظم القرآني تناسب آياته وسوره، فالنص الشرعي "كله كآية واحدة أو كلمة واحدة، ولا يجوز لأحد أن يأخذ ببعض النص الوارد دون بعض، وهذه النصوص وإن فرقت في التلاوة فالتلاوة غير الحكم، ولم تفرق في الحكم قط"⁽²⁷⁾.

ولذلك أشار العلماء إلى أن "مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين، إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامها المرتب على خاصها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر ببيّنها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها، فإذا حصل للناظر من جملة أحكام من الأحكام، فذلك الذي نظمت به حين استنبطت"⁽²⁸⁾.

⁽²⁶⁾ الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن (ت 606هـ - 1210م)، مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م، ج7، ص149.

⁽²⁷⁾ ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري (ت 456هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1403هـ/1983م، ج3، ص363.

⁽²⁸⁾ الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (ت 790هـ - 1388م)، الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ/1992م، ج1، ص311.

وهذا القول دليل على أن النظم القرآني ترتبط فيه الجزئيات بالكليات، وهذا ما استشعره العلماء فأصبح من المحددات المنهجية في العلوم الإسلامية، ولذلك نجدهم يصفون أحكام القرآن بقولهم: "تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي، وحيث جاء جزئياً، فمأخذه على الكلية إما بالاعتبار، أو بمعنى الأصل"⁽²⁹⁾.

وهذا القول يُثبت لنا أن إدراك مقاصد الشريعة، يتطلب ملازمة القرآن بالتدبر والتفكير في كلياته وجزئياته، لا في أحدهما دون الآخر، لأن آيات القرآن وسوره كلُّ مترابط من أوله إلى آخره، وانطلاقاً من هذا الترابط في الخطاب القرآني بين الكليات والجزئيات، فإنه "لا يمكن أن تعارض الفروع الجزئية الأصول الكلية، لأن الفروع الجزئية إن لم تقتض عملاً فهي محل التوقف، وإن اقتضت عملاً فالرجوع إلى الأصول هو الصراط المستقيم"⁽³⁰⁾.

ثانياً: الكلي والجزئي (في علاقة القرآن بالسنة)

إذا كان القرآن الكريم والسنة النبوية يتّحدان مصدراً، حيث جاء الخطاب القرآني أكثره كلياً، والسنة النبوية تفصيل وبيان للكليات القرآنية بالجزئيات والتفصيلات النبوية، فإن كل ذلك يقتضي رد الجزئيات في السنة النبوية لكلياتها القرآنية، كما يقتضي فهم الكليات القرآنية في ضوء جزئياتها في السنة النبوية، وكل ذلك مرده وحدة مصدرهما. وقد ذهب الإمام الشاطبي مسلماً فريداً في توثيق الصلة بين الجزئيات والكليات الشرعية، حيث رد جميع الجزئيات في السنة النبوية إلى الكليات القرآنية، وفي ذلك يقول: "النظر إلى ما دل عليه الكتاب في الجملة، وأنه موجود في السنة على الكمال زيادة إلى ما فيها من البيان والشرح، وذلك أن القرآن الكريم أتى بالتعريف بمصالح الدارين جلباً لها، والتعريف بمفاسدها دفعاً لها"⁽³¹⁾.

⁽²⁹⁾ الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة 1، 1417هـ/1997م، ج4، ص180.

⁽³⁰⁾ الشاطبي، الاعتصام، ج1، ص305.

⁽³¹⁾ الشاطبي، الموافقات، ج4، ص346.

ويكمل حديثه في تقرير هذا الأمر وتأكيده بقوله: "وقد كملت قواعد الشريعة في القرآن وفي السنة، فلم يتخلف عنها شيء، والاستقراء يبين ذلك، ويسهل على من هو عالم بالكتاب والسنة، ولما كان السلف الصالح كذلك قالوا به ونصوا عليه حسبما تقدم عن بعضهم فيه"⁽³²⁾.

وخلص الإمام الشاطبي في الأخير إلى التأكيد على أن كل الجزئيات الواردة في السنة لها "أصل في القرآن يبينه الكتاب على إجمال أو تفصيل أو على الوجهين معاً، وجاءت السنة قاضية على ذلك كله بما هو أوضح في الفهم وأشفى في الشرح"⁽³³⁾.

ثالثاً: الكلي والجزئي (في علاقة المكي بالمدني):

يعتبر الإمام الشاطبي أبرز العلماء الذين ربطوا بين المكي والمدني، وبين تأصيل منهج ربط الكلي بالجزئي في الخطاب الشرعي، ومحاولة استثماره في الدرس الأصولي، فالذي يتبع خطاب الشاطبي في الموافقات يدرك ذلك، يقول: "اعلم أن القواعد الكلية هي الموضوعات أولاً، وهي التي نزل بها القرآن على النبي ﷺ بمكة، ثم تبعها أشياء بالمدينة، كملت بها تلك القواعد التي وضع أصلها بمكة، وكان أولها الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر، ثم تبعه ما هو من الأصول العامة، كالصلاة وإنفاق المال وغير ذلك (...)، وإنما كانت الجزئيات المشروعة بمكة قليلة، والأصول الكلية كانت في النزول والتشريع أكثر، ثم لما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، واتسعت خطة الإسلام، كملت هنالك الأصول الكلية على تدرج (...)، وإنما ذلك كله تكميل للأصول الكلية"⁽³⁴⁾.

فالشاطبي إذاً وظّف منهج الاستقراء المفيد للقطع في فهم الخطاب القرآني المكي منه والمدني، ليُقرّر منهجاً وظفه في الدرس الأصولي، هو البعد المقاصدي الذي تبناه ودافع عنه، وليؤكد راحة رأيه رجوع للتنزيل الحكيم فاستثمر منهجاً فيه، حيث قال: "وإذا تأمل الناظر العمومات المكية وجد عامتها عارية عن التخصيص والنسخ، وغير ذلك من الأمور المعارضة، فينبغي للبيب أن يتخذها عمدة في الكليات الشرعية، ولا ينصرف عنها"⁽³⁵⁾.

⁽³²⁾ المرجع السابق، ج 4، ص 349-350.

⁽³³⁾ نفسه، ج 4، ص 352.

⁽³⁴⁾ نفسه، ج 3، ص 335-336.

⁽³⁵⁾ نفسه، ج 2، ص 385.

وبنفس منهجه في تأكيد هذا الأمر يقول: "وعلى الجملة فكل أصل تكرر تقريره، وتأكد أمره، وفهم ذلك من مجاري الكلام، فهو مأخوذ على حسب عمومته، وأكثر الأصول تكراراً الأصول المكية (...). لأن ما حصل فيه التكرار والتأكيد والانتشار صار ظاهره باحتفاف القرائن به إلى منزلة النص القاطع الذي لا احتمال فيه، بخلاف ما لم يكن كذلك، فإنه معرض لاحتمالات، فيجب التوقف في القطع بمقتضاه حتى يعرض على غيره، ويبحث عن وجود معارض فيه"⁽³⁶⁾.

المطلب الثالث: وصل العلم بالعمل :

إن استحضار عصر الصحابة والتابعين لوصل العلم بالعمل في كل ما يتلقاه الصحابة من توجيه وإرشاد بالوحي، يُثبت حقيقة أنه كان منهجاً أساسه توجيهات القرآن، وتطبيقه العملي في التربية التي تلقاها الصحابة بتوجيه من النبي ﷺ، "قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما، أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً"⁽³⁷⁾.

فربط العلم بالعمل منهج إسلامي تربي عليه الصحابة، وشبَّ عليه النشء من التابعين، وتطبَّعت به مناهج العلماء في تأصيل العلوم الإسلامية، حتى اعتبر معياراً حاسماً تقاس به فائدة هذه العلوم من عدمها في التصور الإسلامي، ولذلك لا غرؤ أن نجد استحضار العلماء له في كل العلوم الإسلامية، تنقيحاً لها، وتصويباً لأخطائها، وتجديداً لمنهجها.

يربط القرآن الكريم ربطاً عجيباً بين تحصيل المعرفة وفائدتها العملية في الواقع، وهذا أمر ندركه في تدبر الآيات القرآنية، يقول تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 189]، فهذه الآية

⁽³⁶⁾ نفسه، ج 4، ص 70.

⁽³⁷⁾ ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت728هـ)، دقائق التفسير، تحقيق: محمد السيد الجليلند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، طبعة 1404هـ، ج 2، ص 227.

وقع الجواب فيها بما يتعلق به العمل، إعراضا عما قصده السائل من السؤال عن الهلال: "لَمْ يَبْدُو فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ دَقِيقًا كَالْخِيطِ، ثُمَّ يَمْتَلِئُ حَتَّى يَصِيرَ بَدْرًا، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى حَالَتِهِ الْأَوَّلَى" (38).

وتفصيل القول فيه "أن تقدير الزمان بالشهور فيه منافع بعضها متصل بالدين وبعضها بالدنيا، أما ما يتصل منها بالدين فكثيرة منها الصوم، قال الله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ﴾ [البقرة: 185]، وثانها الحج قال الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: 197]، وثالثها عدة المتوفى عنها زوجها، قال الله تعالى: ﴿يَتَرَضَّنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: 234]، ورابعها النذور التي تتعلق بالأوقات، ولفضائل الصوم في أيام لا تعلم إلا بالأهلة، وأما ما يتصل منها بالدنيا فهو كالمداينات والإجازات والمواعيد، ولمدة الحمل والرضاع كما قال تعالى: ﴿وَمَحَلُّهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: 15]، وغيرها، فكل ذلك مما لا يسهل ضبط أوقاتها إلا عند وقوع الاختلاف في شكل القمر" (39).

والمثال الثاني لربط العلم بالعمل في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: 189]، فعن البراء رضي الله عنه قال «نزلت هذه الآية فينا، كانت الأنصار إذا حجوا فجاءوا لم يدخلوا من قبل أبواب بيوتهم، ولكن من ظهورها فجاء رجل من الأنصار فدخل من قبل بابه فكانه عيّر بذلك فنزلت الآية» (40)، "فكان من جملة الجواب أن هذا السؤال في التمثيل إتيان للبيوت من ظهورها، والبر إنما هو التقوى، لا العلم بهذه الأمور التي لا تفيد نفعاً في التكليف، ولا تجرُّ إليه" (41).

والمثال الثالث قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85]، فسؤال اليهود النبي ﷺ عن حقيقة الروح، كان تعنتاً لا طلب هداية، لأن حقيقتها استأثر الله تعالى بعلمها، والإنسان قاصر عن إدراكها، كما أن علمها مما لا يحتاجه المكلف في التكليف، ولذلك نهى الله تعالى المؤمنين عن السؤال الذي لا يُرجى منه

(38) الشاطبي، الموافقات، ج 1، ص 44.

(39) الرازي، مفاتيح الغيب، ج 5، ص 105.

(40) أخرجه البخاري "باب قول الله تعالى وأتوا البيوت من أبوابها"، ج 2، ص 639، حديث رقم: 1709.

(41) الشاطبي، الموافقات، ج 1، ص 44-45.

عمل، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبَدَّ لَكُمْ سُسُوكُمْ﴾ [المائدة: 101]، وقد نزلت الآية في سؤال أحد الصحابة فيما لا يثمر عملا، فعن أنس بن مالك قال: «قال رجل يا نبي الله من أبي؟ قال (أبوك فلان) فنزلت الآية»⁽⁴²⁾، فكان السؤال تحصيل حاصل لا يثمر فقها ولا يورث عملا فجاء النبي عنه من قبل الله عز وجل.

إن مراعاة هذه الضوابط في التأويل والتي منها استحضار الثابت والمتغيرات، وربط الكليات بالجزئيات، ثم وصل العلم بالعمل مما ذكرته سلفا، هو الذي سيعيننا على الانتقال بالتأويل القرآني من حال القصور في استحضار التراث إلى موقع الرشد في الجواب عن الواقع المعاصر، وهو الذي سيعيننا كذلك على استثمار القراءة النقدية التدرجية الراشدة للنص القرآني والتي تقوم على آداب ممهدة لحسن الفهم ومُنْتَجة لسلامة القصد، وهذه الآداب أعمال قلبية أو نظرية تصلح أن تكون فاتحة للتدبر الأمثل، وهي صحة القصد والنية، وإظهار الافتقار إلى الله تعالى، واستشعار هيبة النص القرآني والعيش في رحابه⁽⁴³⁾، والتخلي عن موانع الفهم، "إنها القراءة المبدعة التي لا تستنسخ رأيا ولا تُحاكي مذهبا (...)" وإنما ترقى بالنص إلى أفق العصرية ليكون حاكما على واقع الخلق وقيما على صيرورة التاريخ، ومُدارجا لنوازل الحياة والأحياء"⁽⁴⁴⁾.

المبحث الثالث: مناهج القراءات المعاصرة في التأويل، دراسة نقدية:

ويقصد بها الأخذ بهذه المناهج في قراءة النصوص، وتنزيلها على القرآن الكريم بغض النظر عن ربانية مصدره وقداسته، ولهذا عند الحديث عن نشأة هذه الاتجاهات في التأويل لا بد لنا من النظر في تاريخ نشأتها عند الأمم الغربية التي اتخذتها مناهج لفهم نصوص كتبهم المقدسة، والحكم بموضوعية على أسباب ظهورها والنتائج التي توصلت لها، وهل يمكن نقل ذلك للتجربة الإسلامية وتطبيقه على القرآن الكريم؟

⁽⁴²⁾ أخرجه البخاري "باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه"، ج 6، ص 2660، حديث رقم: 6865.

⁽⁴³⁾ عبد الرحمن بودراع، الخطاب القرآني ومناهج التأويل نحو دراسة نقدية للتأويلات المعاصرة، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، ط 1، 1434هـ/2013م، ص 62.

⁽⁴⁴⁾ قطب الريسوني، النص القرآني من نهافت القراءة إلى أفق التدبر مدخل إلى نقد القراءات وتأصيل علم التدبر القرآني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط 1، 1431هـ/2010م، ص 473.

لقد أسهمت عوامل في ظهور تلك الاتجاهات في دراسة "الكتاب المقدس" بعهديه القديم والجديد وهي:

- الانحراف الديني وما صاحبه من الاستبداد السياسي للكنيسة.
- ظهور حركات الإصلاح والنقد الديني في الغرب.
- ظهور التيارات الحداثية ومناهج النقد الأدبي المنبثقة عنها.
- ظهور مناهج البحث الوضعي في العلوم الإنسانية.

لقد تكاملت هذه العوامل لتظهر عنها اتجاهات قراءة النصوص الدينية، إما عن طريق مناهج النقد الأدبي، أو مناهج البحث في العلوم الإنسانية، ولا يمكننا هنا ذكر المناهج كلها باتجاهاتها المختلفة، ولكن يكفينا ذكر بعضها، مع بيان محل الخلل في اتخاذها منهجا في تأويل الخطاب القرآني.

المطلب الأول: نماذج للمناهج التأويلية الدخيلة :

الفرع الأول: القراءة الهرمنيوطيقية (Hermeneutic):

الهرمنيوطيقا اتجاه في تأويل النصوص اكتسب دلالات متنوعة حسب الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه، وحسب تطور الدلالات التاريخية والمفاهيم التي اكتسبها على مر الزمن. مادة المصطلح الأولى ترجع للغة اليونانية بمعنى: يُفسر أو يوضّح، وقد حافظت الهرمنيوطيقا على هذه الدلالة في دائرة الدراسات اللاهوتية، لتشير إلى مجموعة القواعد والمعايير التي يجب أن يتبعها المفسر لفهم النص الديني، سيما أن الدراسات اللاهوتية بدأت في الاهتمام الجدي بوضع هذه الضوابط، وبما أن التفسير اللاهوتي كان مختصا بتفسير الكتاب المقدس فمن الطبيعي أن يكون اهتمامه منصبا على فهم لغة النص، الأمر الذي جعل استدلالاتهم تركز على مباحث الألفاظ والمعاني والبيان، وبهذا أصبح مصطلح الهرمنيوطيقا يحمل في طياته المنهج اللغوي أو علم الإدراك اللغوي، وهو المجال الذي يصنف فيه هذا العلم ضمن الدراسات الأدبية، وقد تطور هذا المصطلح ضمن هذه الدائرة أيضا تبعا لتطور علم اللغة الحديث.

ثم اتسع المصطلح لدلالة جديدة تدخله في دائرة البحث الفلسفي في القرن العشرين على يد مارتن هايديجر (1889-1976م) الذي أقام الهرمنيوطيقا على أساس فلسفي، وتطورت بعده على يد مفكرين غربيين آخرين منهم جادامير (1900-2002م)، لكن ما يميز الهرمنيوطيقا الفلسفية عموما ما يلي:

- إن المبدع ليس له إبداع حقيقي، بمعنى أنه ليس المنتج والمولد لتلك المعرفة، وإنما منفعل بتلك الحقيقة الوجودية.

- استقلالية النص والعمل الفني عن مؤلفه، فالعمل أو النص الفني حين يصدر من مبدعه يكون له وجود مستقل وشخصية مستقلة عن مؤلفه، وبهذا الفهم يفقد النص معناه الأول الذي وجد له، بل وتنقطع كل روابط الصلة بين النص ومبدعه، فيفقد النص معيارية الفهم المحدد، فيتحرك بمعان غير متناهية ويتغير المعنى باستمرار من جيل إلى جيل، ومن ثم لا يوجد أي منهج يستطيع أن يضمن الوصول إلى حقيقة النص، لأنه غير مقيد بقصد المؤلف ولا بأفهام المخاطبين به.

- اعتبار تاريخية الوجود ومن ثم تاريخية الفهم من العناصر الرئيسية للهرمنيوطيقا الفلسفية، لأن لكل وجود إنساني ظرفه ومرحلته الزمنية المختصة به، وهو في حالة صيرورة وتغير، وكل فهم مرتبط بمرحلته، فكل فهم تاريخي وبالتالي يصبح الفهم التلقائي هو المعتبر لأنه متغير بتغير وجود الإنسان نفسه.

- ليس للنص تفسير نهائي ثابت، وإنما له تفسيرات متعددة لا نهائية حسب الزمن وحسب الأشخاص كذلك.

لقد تحمس بعض المفكرين لتوظيف هذا المنهج في العالم الإسلامي، فنادوا بقراءات جديدة للقرآن من خلال تحديدها بشكل دقيق لكل من: تاريخية النص، تعدد المعاني، نسبية الحقيقة، وهي العناصر التي أقاموا دعواتهم لقراءات جديدة للقرآن الكريم عليها. يقول نصر حامد أبو زيد: "وتعتبر هرمنيوطيقية جادامير نقطة بدء أصيلة للنظر إلى علاقة المفسر بالنص، لا في النصوص الأدبية فحسب، بل في إعادة النظر في تراثنا الديني حول تفسير القرآن من أقدم عصوره إلى الآن لنرى كيف اختلفت الرؤى، ومدى تأثير رؤية كل عصر على النص القرآني"⁽⁴⁵⁾.

⁽⁴⁵⁾ نصر حامد أبو زيد (ت 210م)، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2014م، ص49.

وبذلك يعتبر نصر حامد أبو زيد أحد أشهر وأكثر المحاولات في وضع منهجية لتفسير القرآن على أسس هرميوطيقية، مع حرصه على تسميتها بالتأويل، وقد كان هذا المنهج أساسا لكثير من القراءات المعاصرة للقرآن الكريم، نظرا لما تؤسس له من مناهج متعددة في القراءة تحمل كلها لانهائية التأويل، وعدم اعتبار مقصد المؤلف أو القائل .

الفرع الثاني: القراءة التاريخية :

يعد المنهج التاريخي أحد المناهج التي قامت عليها الدراسات الإنسانية الغربية، وفحواه أن كل شيء أو كل حقيقة تتطور مع التاريخ، فهو منهج يهتم بدراسة الأشياء والأحداث من خلال ارتباطها بالظروف التاريخية، وهذا يعني أن كل الظواهر الاجتماعية تخضع للزمان والمكان، كما يعني خضوع البنى والمؤسسات والمفاهيم للتطور والتغير، أي قابليتها للتحويل وإعادة التوظيف، وبذلك تصبح كل الحقائق تاريخية تتطور بتطور التاريخ. المنهج التاريخي في تفسير النصوص يرى أن تفسير النص يجب أن يكون مرهونا بتاريخه، ويجب أن يكون ساكنا هناك لحظة ميلاده، فلا يمكن فصل أي نص عن تاريخه.

لقد حاول بعض المفكرين في العالم الإسلامي توظيف هذا المنهج في التفسير فلم يجدوا بدا من إعطاء المشروعية للمنهج التاريخي فقالوا إن المكي والمدني، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، ما هي إلا تجليات واضحة لتاريخية النص، يقول نصر حامد أبو زيد: "ومن أهم تلك العلوم اتصالا بمفهوم تاريخية النصوص علوم المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ"⁽⁴⁶⁾، ويقول طيب تيزيني: "واقعية آيات القرآن تنتهي إلى تاريخيتها، وتفرض ربطها بالأحداث، ومن ثم ينبغي تفسير القرآن بأسباب تنزله لا بعموم ألفاظه، لأن النص نزل وفق الأحداث والمناسبات البشرية، واستجابة لها فهو يجيب عن مشكلات بشرية تنتهي إلى زمن تاريخي معين، وحقل جغرافي محدد، وبيئة اجتماعية وبشرية تحمل خصائص معينة"⁽⁴⁷⁾.

وتاريخية القرآن عند هؤلاء تعني إخضاع النص الشرعي لأثر الزمان والمكان والمخاطب مطلقا، مما يؤدي إلى التنصل من سلطة النص وقداسته وشموليته وعمومه لكل زمان ومكان، فتكون بذلك تعاليم القرآن المقدسة مرتبطة بظروف تاريخية، وبالتالي تصبح

⁽⁴⁶⁾ نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، سينا للنشر، القاهرة، ط2، 1994م، ص206.

⁽⁴⁷⁾ ينظر: الطيب تيزيني (ت2019م)، النص القرآني أمام اشكالية البنية والقراءة، دار الينابيع، 1997م، ص380.

أحكام الشريعة في نظرهم أحكاماً أتت لأحوال بشرية عارضة ومتغيرة، فإذا ذهبت تلك الأحوال ذهبت أعراضها معها.

الفرع الثالث: القراءة البنيوية

البنيوية منهج بحث ظهر في بداية القرن العشرين، مُستخدماً في عدة تخصصات علمية، تقوم على دراسة العلاقات المتبادلة بين العناصر الأساسية المكونة لبنى يمكن أن تكون: عقلية مجردة، لغوية، اجتماعية، ثقافية.

والبنيوية اللغوية منهج عام يأخذ اللغة على أنها (بناء) أو (هيكل) أشبه بالهيكل الهندسي المتشابكة وحداته ذات الاستقلال الداخلي، والتي تتحد قيمها بالعلاقات الداخلية بينها، وذلك بمعزل عن أي عناصر خارجية، ومعنى هذا أن تحليل أي نص لغوي يعتمد على مسألتين هما:

- استقلاليته عن أي ملابسات أو ظروف خارجية.
 - تشابك وحداته وترباطها فيما بينها داخليا، فليس المهم بحث مكونات أجزائه، بل المهم معرفة كيفية ترابطها وعملها مجتمعة.
- وعليه فالمنهج البنيوي لا يهتم مؤلف النص، ولا مقاصده ولا أوضاعه التي أنتج فيها خطابه، بل المهم هو النص الموجود، ندرسه من خلال العلاقات القائمة بين أجزائه وتراكيبه وجُملته.

إن محاولة تطبيق المنهج البنيوي على القرآن تعني:

- عدم اعتبار القائل، فلا قداسة للقائل أو النص أو مفاهيم سابقة أو غيبية، لأن البنيوية منهج لا يؤمن بأن نصاً قد يكتسي صفة خارجة عنه راجعة إلى مصدره الإلهي.
- تقديم التحليل اللغوي الذي لا يهدف لشرح وبيان المعاني، بل رؤية العالم كما تجسدت في الممارسة الألسنية للنص، وتطبيق ذلك على القرآن يستلزم إهدار معانيه، وإكسابه قبل ذلك الصبغة الاجتماعية التاريخية واعتبارها مصدراً له.

لقد كان الجابري ممن شُغف بهذا المنهج في قراءة القرآن الكريم، وفي ذلك يقول: "إن المعالجة البنيوية الداخلية تنطلق من النص كألفاظ أولاً، ومعان ثانياً، وقضايا وإشكالات ثالثاً، بمعنى أن نتعامل مع النص كمعطى، ولا نهتم بالأحكام الخارجية المسبقة حول التراث، أو الانسياق شعورياً أو لا شعوريا وراء الرغبات الحاضرة، فلا بد من الانطلاق من النصوص فهما وتفسيراً وتأويلاً، مع ضرورة وضع جميع أنواع الفهم السابقة لقضايا التراث

بين قوسين، والاقتصار على التعامل مع النصوص كمدونة، إن القاعدة الذهبية في هذه الخطوة الأولى هي تجنب قراءة المعنى قبل قراءة الألفاظ (الألفاظ كعناصر في شبكة من العلاقات، وليس كمفردات مستقلة بمعناها)، يجب التحرر من الفهم الذي تؤسسه المسبقات التراثية أو الرغبات الحاضرة، يجب وضع كل ذلك بين قوسين، والانصراف إلى مهمة واحدة هي استخلاص معنى النص من النص نفسه، أي: من خلال العلاقات القائمة بين أجزائه⁽⁴⁸⁾.

الفرع الرابع: القراءة التفكيكية:

وهو منهج يقوم بتفكيك الخطاب، والنظم الفكرية، وإعادة النظر إليها بحسب عناصرها، والاستغراق فيها وصولاً إلى الإلمام بالبور الأساسية المطمورة فيها، وكان أول من استخدمه الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا بهدف تفكيك بنية الخطاب مهما كان نوعه، وتفحص ما تفيدته تلك البنية.

تؤكد التفكيكية أن اللغة أبعد ما تكون عن التعبير الموضوعي الشفاف، ولذلك يجب تناولها بقدر كبير من التشكيك وعدم اليقين خصوصاً ما يتعلق منها بالمعاني المباشرة، وفي عملية الهدم وإعادة البناء هذه يتغير مركز النص، حيث تكتسب المعاني المستترة أهمية جديدة، يحددها أفق القارئ الجديد، وهكذا يصبح ما هو هامشي مركزياً، وما هو غير جوهري جوهرياً، وكأن القارئ يعيد كتابة النص، فيصبح منتجاً له وليس مستهلكاً، وهذا أساس المذهب التفكيكي، الذي طوره دريدا، وهو أساس ما بعد البنيوية.

لعل التفكيكية حضرت بقوة في القراءات المعاصرة للقرآن، كونها تتيح فرصاً لكل تفسير وقراءة يقترحها أصحاب تلك المناهج، وبناء عليه أُفرغ الخطاب الشرعي من بعض معانيه وغدت حقائقه الثابتة رمزية يتغير معناها والمراد منها بحسب تغيّر الزمان والمكان، يقول علي حرب: "ومهمة القارئ الناقد أن لا يأخذ بما يقوله النص، مهمته أن يتحرر من

⁽⁴⁸⁾ محمد عابد الجابري (ت 2010م)، الخطاب العربي المعاصر دراسة تحليلية نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط5، 1994م، ص85.

سلطة النص لكي يقرأ ما لا يقوله⁽⁴⁹⁾، ويقول كذلك: "القرآن لا يمكن لأي تفسير أو مذهب أن يستنفذه أو يغلقه، فلكلّ تصوره وفهمه، ومن ثمّ لكلّ مذهبه وإسلامه"⁽⁵⁰⁾.

إنّ توظيف هذا المنهج في التفسير قد يؤدي إلى جنوح معاني الآيات نحو فهم مخالفة لما كان عليه فهم السابقين المستوفي لضوابط التفسير وشروطه، فيصبح بذلك الخطاب الشرعي نصاً يفتح على معاني لا حصر لها، ويتقبّل احتمالات لا عدّ لها، ويتسع لكل المتناقضات، وكلها في الوقت نفسه تمثل حقيقته ومقصده حسب هذا المنهج.

المطلب الثاني: بيان خلل المناهج التأويلية الدخيلة:

إن هؤلاء المفكرين قد اعتمدوا منهج رفض القراءة التراثية وتبنوا مشروع قراءة تأويلية تعتمد المناهج الغربية، وترمي إلى رفع القدسية عن النص القرآني، وذلك بالنظر إليه على أنه مجرد نص لغوي كسائر النصوص البشرية، وأنه نص محكوم بسياق ثقافي اجتماعي، وزعم البعض أنه نص يفتح على احتمالات متعددة وتأويلات غير مُتناهية، وزعم آخرون أنه نص مستقل عن مصدره مفصول عن قائله مربوط بالقارئ الإنساني، وكل ما يستخلصه قارئ النص القرآني "إنما هو حصيلة الاستنطاق الذي يمارسه عليه من خلال مرجعيته الثقافية وخلفيته المعرفية ووضعيته الاجتماعية والسياسية، فلا تكون هذه الحصيلة إلا إبداعاً لمضامين إنسانية صريحة"⁽⁵¹⁾.

ومبعث هذه الأوهام ومصدرها تعميم الشك والارتياب في النص القرآني، والحق أن المؤولة الحداثيين لو تأملوا آلية الشك "واستقلّوا بنظرهم فيها لتبينوا أنها - على خلاف ما يزعم الآخر الذي قلّده - لا توصل إلى الحقيقة في كل شيء، وإنما تقتصر فائدتها في مجال واحد بعينه، هو مجال الظواهر: أما الآيات القرآنية (التي تنتهي إلى مجال القيم) فلا ينفع في الوصول إلى الحقيقة بشأنها إلا سلوك واحد يضاد طريق الشك؛ وغني عن البيان أنه هو

(49) علي حرب، نقد النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط4، 2005م، ص22.

(50) علي حرب، نقد الحقيقة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1993م، ص89.

(51) طه عبد الرحمن، روح الحداثة المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1،

2006م، ص181.

طريق الإيمان واليقين؛ إذ كلما زاد الإيمان بالقيمة زاد انكشافها للمؤمن بها، وكلما نقص إيمانه بها نقص انكشافها، حتى يضمحل عند تمام الارتياح فيها⁽⁵²⁾.

يمكن توجيه هذا النقد ببيان محل الخلل في هذه المناهج، والذي يظهر في الآتي:

أ. المساواة بين القرآن الكريم وغيره من الكتب السماوية، وبينه وغيره من النصوص البشرية، والتسوية بين النصوص المقدسة لا تُبقي بينها نصاً صحيحاً يصدق ويهيم ويشهد بالحق على ما سواه ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: 48]، لقد تعرض الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد لحملة نقد قوية أثبتت صحتها في كونه قد لحقه التحريف والزيادة، أما القرآن الكريم فلم يكن لتصدق عليه هذه الدعوى لتوافر وسائل حفظه التاريخية المعلومة، ولا يمكن أن ينكر ذلك إلا من أراد تزيف حقائق التاريخ، كما أن محل الخلل في تلك القراءات أن تتحول النصوص الدينية إلى إرث ثقافي تاريخي، وفي هذا يصبح خطاب النص القرآني كغيره من النصوص البشرية، مع وجود الفوارق الثابتة بينهما والتي منها:

- النص القرآني مصدره من الله تعالى، فهو رباني معصوم، والنص البشري إنساني غير معصوم.

- النص القرآني مرجع هداية وتقويم، والنص البشري غايته التواصل والتفاعل فقط.

- النص القرآني معجز، صالح لكل زمان ومكان، والنص البشري غير معجز، محكوم بظروف زمانه ومكانه.

وبالتالي فمحاولة دراسة القرآن الكريم بالمناهج نفسها التي تدرس بها النصوص البشرية خلل كبير.

ب. إن هذه المناهج لازالت نظريات، ليست حقائق علمية إنسانية ثابتة يجب التسليم بها وعدم مناقشتها، بل هي أطروحات وفرضيات ومبادئ ومفاهيم قابلة للنقاش والحوار والجدل، والاختلاف أو الاتفاق معها، فهي نظريات متأثرة باتجاهات ذلك الفكر، بوصفها جزءاً من الثقافة الغربية، متحيزة إلى رؤى فلسفية غربية خاصة بواقعهم فقط.

(52) نفسه، ص 192.

ت. إن هذه المناهج المتبعة في تأويل الخطاب القرآني في واقعنا المعاصر لا يمكن عزلها عن سياقها الذي نشأت فيه، فهناك تغيرات جذرية أصابت التصور الغربي لمفهوم الكون والإنسان والحياة والعلاقة بينهم، ثم اللغة باعتبارها أداة التعبير عن المعرفة التي تولدها تلك العلاقات المتشابكة ومن ثم تغيرت رؤيتهم المعرفية والعلمية، ومصادر المعرفة التي ينطلقون منها، وهذه التغيرات هي التي أدت إلى توالد المذاهب الفلسفية من واقعية أو تجريبية إلى مثالية إلى وجودية، وأدت إلى أنسنة الدين المسيحي، فالثقافة الغربية وضعت العلمية أو العقلانية والدين على طرفي نقيض، على أساس أن الدين فكر غيبي يتعارض مع التفكير العلمي والعقلانية، وقاموا بتفسير الدين والتدين تفسيراً حسياً، أما المعرفة الإسلامية فمصادرها: العقل، والحس أو التجربة، والوحي، ولا يشكك أحدها بمعرفة الآخر أو ينفيها وينقضها، بل يكمل أحدها معرفة الآخر، فهي علاقة تكاملية بين مصادر المعرفة، وهذا الموقف من المعرفة منطلق في أصله من تصور صحيح يقوم على ثلاثة محاور رئيسة وهي (الله والإنسان والوجود)، والتصور الصحيح لتلك المحاور من ثوابت الفكر الإسلامي التي تميزه عن الفكر الغربي ومنظوره.

ث. إن خطوة هذه المناهج في التأويل تتجلى عند التنزيل والتطبيق، حيث إنها قد تنقض المعلوم من الدين، في محاولة لتفكيك بناء الثابت كله، وإقامة نسق وفق التصور المعرفي لها، وهذا قد ينتج أبعاداً خطيرة منها:

- نزع القداسة عن النص القرآني، واعتبار النص تصبغ بالصبغة البشرية فور نزوله، وهذا النوع من المناهج يسعى إلى تحطيم الحواجز النفسية القائمة بين النص والمسلمين الذين يقدسونه، عن طريق القول بأن تلك القداسة تحجب الرؤية الصحيحة للمعاني.

- إبطال صلاحية الأحكام لكل زمان ومكان عبر قراءة النص قراءة تاريخية، وهذا يعني بفهمهم أن القرآن لا يحتوي على تشريعات قانونية جاهزة وصالحة لكل زمان ومكان، بل يجب النظر إليه كخطاب ديناميكي متعلق بالحاجات الإنسانية في مكان وزمان محددين فقط.

إن ادعاء الموضوعية عند من يستخدم المناهج الغربية المعاصرة في التفسير والتأويل، ادعاء باطل يبطله النسق الذي ولدت فيه تلك المناهج وتحيزها لظروف نشأتها، وهذا ما ينسف فكرة الموضوعية المدعاة مطلقاً فيها.

خاتمة:

لقد حاول البحث الإجابة عن بعض التساؤلات المثارة في قضية تأويل الخطاب القرآني، وذلك ببيان الفرق بين منهج النقد العلمي تجديدا لفهم النص القرآني بمراعاة مقاصده وقيمه وقواعد النظر فيه، وبين منهج نقض مقدسات الأمة بالتشكيك في القرآن الكريم الذي هو قوام نهضة هذه الأمة ومناطق استئنافها الحضاري، ولا نملك اليوم والحال هذه إلا أن نحوط قراءة النص القرآني بضوابط عاصمة من الزلل، وصارفة عن الهوى والضلال الذي حُفَّت به بعض مناهج القراءات المعاصرة الناقمة على قداسة القرآن ومزنته في وجدان الأمة.

إن مراعاة ضوابط منهج النقد العلمي في تأويل الخطاب القرآني، والتي منها استحضر الثوابت والمتغيرات، وربط الكليات بالجزئيات، ثم وصل العلم بالعمل مما ذكرته في البحث هو الذي سيعيننا على الانتقال بالتأويل القرآني من حال القصور في استحضار التراث إلى موقع الرشد في الجواب عن الواقع المعاصر، وهو الذي سيعيننا كذلك في استثمار القراءة النقدية التدبرية الراشدة للنص القرآني، والتي تقوم على آداب ممهدة لحسن الفهم ومُنتجة لسلامة القصد.

أما القراءات الحداثية التي تسلحت ببعض المناهج الغربية، فهي ولا شك ناقمة بل ومتواطئة على خلع صفة القداسة عن النص القرآني، ووسيلتهم في ذلك إثبات تاريخية النص القرآني وأنه نص محكوم بسياق ثقافي اجتماعي، أو النظر إليه على أنه مجرد نص لغوي كسائر النصوص البشرية، وزعم البعض أنه نص ينفتح على احتمالات متعددة وتأويلات غير مُتناهية، وزعم آخرون أنه نص مستقل عن مصدره مفصول عن قائله مربوط بالقارئ الإنساني، وغيرها من الدعاوى العريضة التي لن تثمر الاجتهاد بل إنها ستكرّس التقليد والاعترا ب، لأن هذه المناهج الغربية نمت في بيئة ليست هي بيئتنا، ونشأت في سياق ليس هو سياقنا، ووظفت في تأويل كلام البشر لا في فهم معاني كلام الله تعالى المنزه عن كل ما يعتري طبيعة الإنسان من القصور في النظر، ومن محدودية الفكر حسب ظروف الزمان والمكان والأحوال.

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص.
- الأمدى سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت 631هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سعيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1404هـ.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (ت 646هـ - 1249م)، مختصر المنتهى، تحقيق: محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ/2004م.
- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت 728هـ)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط2، 1411هـ/1991م.
- دقائيق التفسير، تحقيق: محمد السيد الجلند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، طبعة 1404هـ.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري (ت 456هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1403هـ/1983م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، إتحاد الكتاب العرب، طبعة 1423هـ/2002م.
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (ت 751هـ - 1350م)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، طبعة 1973م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ/1999م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم الأفرقي المصري (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط1، (د.ن).
- أبو الحجاج مجاهد بن جبر المخزومي (ت 104هـ)، تفسير مجاهد، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر محمد السورتي، المنشورات العلمية، بيروت، (د.ط.).
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن (ت 606هـ - 1210م)، مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م.
- سعيد شبار، الاجتهاد والتجديد في الفكر الاسلامي المعاصر، المعهد العالي للفكر الاسلامي، ط1، 2007م.
- المصطلحات والمفاهيم في الثقافة الإسلامية بين البناء الشرعي والتداول التاريخي، مركز دراسة المعرفة والحضارة، سلسلة الدراسات والأبحاث الفكرية 3، مطبعة أنفو، فاس، ط3، 1438هـ/2017م.
- سيد قطب، (ت 1385هـ - 1966م)، خصائص التصور الإسلامي ومقوماته، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط10، 1408هـ/1988م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، الاتقان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1429هـ/2008م
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (ت 790هـ – 1388م)، الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ/1992م.
- الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة 1، 1417هـ/1997م.
- الشافعي، محمد بن إدريس، (ت 204هـ)، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط.).
- الشلفي، عبد الولي بن عبد الواحد، القراءات المعاصرة والفقهاء الإسلاميين مقدمات في الخطاب والمنهج، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2013م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (ت 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ/2000م.
- طه عبد الرحمن، روح الحداثة المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2006م.
- الطيب تيزيني (ت 2019م)، النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، دار الينابيع، 1997م.
- عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، زاد المسير في علم التفسير، المكتبة الإسلامية، بيروت، ط3، 1404هـ.
- عبد الرحمن بودراع، الخطاب القرآني ومناهج التأويل نحو دراسة نقدية للتأويلات المعاصرة، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، ط1، 1434هـ/2013م.
- علي المؤمن، الإسلام والتجديد رؤى في الفكر الإسلامي المعاصر، دار الروضة، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م.
- علي حرب، نقد الحقيقة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1993م.
- نقد النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط4، 2005م.
- قطب الريسوني، النص القرآني من تهاافت القراءة إلى أفق التدبر مدخل إلى نقد القراءات وتأسيس علم التدبر القرآني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، 1431هـ/2010م.
- محمد عابد الجابري (ت 2010م)، الخطاب العربي المعاصر دراسة تحليلية نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط5، 1994م.
- نصر حامد أبو زيد (ت 210م)، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2014م.
- نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، سينا للنشر، القاهرة، ط2، 1994م.